



مقدمة عن مكانة أهل العلم في الإسلام

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن لأهل العلم مكانة هامة في الإسلام، فهم ورثة الأنبياء، وحملة العلم إلى من بعدهم، وهم أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، بهم ينتشر العلم، ويزول الجهل، فهم كما وصفهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - : (يَرِثُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَافِ عُدُولَهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَانْتِخَالَ الْمُبْطَلِينَ، وَتَحْرِيفَ الْغَالِبِينَ) أخرجه البيهقي.

وهم الذين أمرنا بالرجوع إليهم وسؤالهم في المدلهمات والخطوب، كما قال تعالى: {فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} وقال: {وَإِنَّا جَاءَهُمْ أَمْرًا مِّنَ الْآمِنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُواهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَئِكَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعِلْمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْطِعُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعُثُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا} [النساء: 83].

فإن في غيرهم الضلال والانحراف، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله لا يقضى العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقضى العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالماً، أخذ الناس

رُؤوسًا جُهَّالًا، فَسُئلُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا متفق عليه.

قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: "وَمَا دَامَ الْعِلْمُ بَاقِيًّا فِي الْأَرْضِ، فَالنَّاسُ فِي هُدَىٰ، وَبَقَاءُ الْعِلْمِ بَقَاءُ حَمَلَتِهِ، فَإِذَا نَهَبَ حَمَلَتُهُ وَمَنْ يَقُولُ بِهِ، وَقَعَ النَّاسُ فِي الضَّلَالِ" انتهى.

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم: "هذا الحديث يُبيّن أنَّ المراد بقبض العلم في الأحاديث السابقة المطلقة ليس هو محوه من صدور حفاظه، ولكن معناه أنَّه يموت حملته ويتخذ الناس جهالاً يحكمون بجهالاتهم فيضلُّون ويضلُّون" انتهى.

لذا فقد اهتم أهل السنة والجماعة ببيان من يؤخذ عنه العلم ممن لا يؤخذ عنه، ومن أقوالهم في ذلك:

فَعَنْ أَبِي أُمِيَّةَ الْلَّخْمِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: **(إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ثَلَاثَةٌ: إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَلْتَمِسَ الْعِلْمَ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ)** أخرجه الطبراني في المعجم الكبير. قال ابن المبارك: الأصغر من أهل البدع.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: **(لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا أَخْذُوا الْعِلْمَ عَنْ أَكَابِرِهِمْ، وَعَنْ أَمَانَتِهِمْ، وَعَلْمَائِهِمْ، فَإِذَا أَخْذُوهُ مِنْ أَصَاغِرِهِمْ وَشَرَارِهِمْ هَلَكُوا)** أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى.

وعن محمد بن سيرين رحمه الله قال: **(إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ)** رواه مسلم.

وعنه قال: **(أَمْ يَكُونُوا يَسَّأُلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوَا لَنَا رِجَالُكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْسُّنْنَةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبَدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ)** رواه مسلم.

و قال البربهاري رحمه الله : في شرح السنة: "والمحنة في الإسلام بدعة، وأما اليوم فيمتحن بالسنة، لقوله: إن هذا العلم دين فانظروا عنم تأخذون دينكم، ولا تقبلوا الحديث إلا من تقبلون شهادته فتنظر، إن كان صاحب سنة له معرفة صدوق كتبته عنه وإلا تركته" انتهى.

وقال النووي -رحمه الله- : في التبيان في آداب حملة القرآن: "ولا يتعلم إلا من تكملت أهليته، وظهرت ديانته وتحققت معرفته، واشتهرت صيانته؛ فقد قال محمد بن سيرين ومالك بن أنس وغيرهما من السلف هذا العلم دين فانظروا عنم تأخذون دينكم" انتهى.

وقال الإمام الشاطبي -رحمه الله- في الإعتصام : "وَالْعَالَمُ إِذَا لَمْ يَشْهُدْ لَهُ الْعُلَمَاءُ فَهُوَ فِي الْحُكْمِ بَاقٍ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَشْهُدَ فِيهِ غَيْرُهُ وَيَعْلَمُ هُوَ مِنْ نَفْسِهِ مَا شَهَدَ لَهُ بِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ أَوْ عَلَى شَكٍّ، فَاخْتِيَارُ الْإِقْدَامِ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ عَلَى الْإِحْجَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاتِّبَاعِ الْهَوَى" انتهى.

وعلق البخاري في صحيحه أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم: "انظر ما كان من حديث رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَاكتُبْهُ، فَإِنِّي خَفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَقْبِلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (وَلْتُفْسِلُوا الْعِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعْلَمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلُكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًا)".

وكل ما سبق صريح واضح في أنه لا بد من تمام العلم والمعرفة بالشخص لأن يكون أهلاً يؤخذ عنه العلم والفتوى، والدين، بعيداً عن البدع والضلالات، ولا يعرف ذلك إلا بتزكية أهل العلم له.

فمجرد معرفته لأقوال أهل العلم وفتاواهم، أو قراءته في كتبهم، لا يجعل منه عالماً، ولا مؤهلاً لأن يؤخذ عنه العلم، فضلاً عن الفتوى.

وكلام أهل العلم في عدم أخذ العلم أو الفتوى عن المجاهيل أو غير المشهود لهم بالعلم أكثر من أن يُحصى. بل إنَّ من أسباب الحكم على الأخبار والأحاديث بالضعف والرد: جهالة أحد رواتها.

وهذا وإن كان شاملًا في جميع أمور الدين، فهو في حال الفتوى والقضاء في أمور خطيرة كأحكام الكفر، أو الردة، أو استحلال الدماء والأموال، أو البيعة، ونحوها: أشدُّ خطراً، وأعظم تحرازاً.

حكم الأخذ عن العالم المبتدع:

ومما يتعلق بمسألة من يؤخذ عنه العلم: حكم الأخذ عن العالم المبتدع أو الواقع في البدعة. فإنّ منهج أهل السنة غاية في العدل والانصاف مع أهل العلم ممن وقع في شيء من البدع والاجتهادات البعيدة عن منهج أهل السنة؛ فمع الإنكار عليهم، وبين خطأ بدعهم، لم يهدروا أقوالهم أو علمهم بالكلية، بل عرروا لهم فضلهم، وعلمهم، وأخذوا عنهم ما لم يكن فيه بدعة أو انحراف، واعتذروا لما وقع منهم، على تفصيل معلوم عند أهل السنة في هذه المسألة الهامة.

ومن أقوال أهل العلم في ذلك:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى: "المقصود هنا أنّ ما ثبت قُبْحُه من البدع وغير البدع من المنهي عنه في الكتاب والسنة، أو المخالف لكتاب والسنة إذا صَدَرَ عن شخص من الأشخاص فقد يكون على وجه يُعذر فيه، إمّا لاجتهاد أو تقليد يُعذر فيه، وإمّا لعدم قدرته كما قد قررت في غير هذا الموضوع" انتهى.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: "ثم إنّ الكبير من أئمة العلم إذا كثُر صوابه، وعلم تحريره للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نصلله ونطرحه، وننسى محاسنه، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك" انتهى.

وعمل أهل السنة على الاستدلال بأقوال أهل العلم في العلوم المختلفة معلوم منتشر، حتى ممن خالف منهج أهل السنة في مسائل معينة.

ولا يعني ما تقدم التهاون مع البدع ومن وقع فيها، بل التنبيه إلى مقامات البدع، وأحوال الواقعين فيها من المنتسبين إلى أهل العلم، وعدم استوائهم في ذلك، أو طرح علمهم وعدم الاحتجاج به بدعوى الواقع بعض المخالفات العقدية، أو كونهم ليسوا من أهل السنة، فتنبه!

وبعد هذه المقدمة الييسيرة، لننظر في مكانة أهل العلم والتعامل معهم عند تنظيم (الدولة):

تكرر في كلمات وبيانات (الدولة) الإشارة إلى مكانة أهل العلم والإشادة بها، ومن ذلك:

ما قاله أبو عمر البغدادي في كلمته (وَعْدُ الله): "ولَا بد من كلمة تقدير وتحية إلى العلماء الأتقياء الأخفياء الذين ساندونا بالنصيحة والفتوى والمال" انتهى.

وفي كلمته (قل اني على بيته من ربي): "الخامس عشر: نرى وجوب توقير العلماء العاملين الصادقين، ونذب عنهم، ونصر عنهم في النوازل والملمات" انتهى.

وفي كلمة (تعالوا إلى كلمة سواء) وجه أبو حمزة المهاجر -وزير الحرب في (الدولة)- كلاماً طويلاً لأهل العلم، ومنه: "رسالتي الأولى: إلى أهل الله وخاصة، إلى من أثني عليهم الباري في كتابه العزيز... إلى أهل العلم والخشية... إلى من خصّهم الله تعالى بحفظ الدين والذكر في الصدور... إلى من جعلهم الله قدوة وأسوة للناس في دينهم، سيما في ميدان الجهاد في سبيل الله... فأنتم آباءنا، وإنواننا، وفخر أمتنا، وعز ديننا، وورثة بيتنا". إلى آخر كلامه.

فهذا الكلام وغيرها يوضح أنَّ قادة (الدولة) يعرفون لأهل العلم فضلهم، ومكانتهم، ويصدرون عن أقوالهم وفتاواهم.. وهل الأمر كذلك عند التفصيل والتنزيل على الواقع؟

من خلال التتبع لكلمات وبيانات الدولة تتحقق أمامنا صورة يمكن عرضها في المسائل التالية:

المسألة الأولى:

اتهام أهل العلم بكتمان العلم، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الهمة والمصيرية للأمة:

ففي كلمة (إنّ دولة الإسلام باقية) يقول أبو محمد العدناني المتحدث الرسمي: "فيا علماءنا، لقد علمتم والله أنتا على حق (!) فإلى متى تكتمون علمكم؟ أما فقهتم قول ربكم عز وجل (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) فالله عليكم متى وقت القتال؟

أما آن لكم أن ترفعوا الرأبة وتحملوا اللواء؟ فإلى متى تهادنون الطواغيت وتسكتون؟ وإلى متى تخافون المطاردة وتهابون السجون؟ وتحتاج تسلمون لليهود والصلبيين البلاد والعباد؟ حتماً تمنعون وتمنعون من النفير إلى ساحات الجهاد؛ أبهذا أمر ربكم؟

فاعلموا أننا نناديكم وقد أعددنا العدة وهيأنا لكم العتاد والجنود، فهلموا فلا حجة لكم بالعقود، هلموا ل تستلموا زمام الأمور، فإن أبيتم فإلى الله نشكوكم وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولنا أمامة وقففة معكم: {وَإِن تَتَوَلُوا يَسْتَبِدُلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْنًا كُمْ} انتهى.

وهذا اتهام مجمل غير مفصل، وشامل ليس فيه استثناء!

وفي كلمته (السلمية دين من؟) يوجه كلمات عديدة غاية في القسوة والاتهام لأهل العلم بقوله:

"إنما رسالتنا صدع وتصريح بأمور كتمها العلماء والدعاة إلا من رحم الله خوفاً من السجون والمطاردة....

وبعد هذا كله يخرج علينا فقهاء رسميون ودعاة مسالمون يحرمون الجهاد ويجرمون المجاهدين فمن أين جاءوا بهذا الفقه؟ فقه الخنوع والخضوع والركوع والذل فقه السلبية، من سلفهم في هذا من أي دين جاءونا بالسلمية؟ السلمية دين من؟... ثالثاً: لابد لنا أن نصدع بحقيقة مرة لطالما كتمها العلماء واكتفى بالتلميح لها الفقهاء ألا وهي: كفر الجيوش الحامية لأنظمة الطواغيت...

ولأن الذين يدافعون وينافقون عن هذه الجيوش من المنتسبين إلى العلم ويأمرون المسلمين بعدم تكفيرها وقتلها: لهم أحظل الناس بحقيقة الدين، وحقيقة ما عليه هذه الجيوش الآن...

فهل يقول عاقل أن هذا الجيش لا تجوز محاربته وقتاله؟ حتى وإن كان يراه مسلماً...

وكما نتوجه بخطابٍ ونداء إلى الدعاة من أمتنا والعلماء، إلى مصابيح الهدى وورثة الأنبياء، نخاطب العلماء الربانيين ولا نعني أنصار الطواغيت من علماء السوء أو فقهائهم الرسميين، ولا دعاة الشر من مشايخ الفضائيات المهرجين، فيا علماء أهل السنة اذكروا قول ربكم عز وجل: (وَإِذ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُوهُ فَبَنَدُوهُ وَرَأَهُمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِسْسَ مَا يَشْتَرُونَ).

ولنا مع هذه الكلمات الخطيرة وقفات وتساؤلات:

إذا كان العلماء والفقهاء قد كتموا علمهم ولم يظهروه للناس، فمن أين يأخذ الناس علمهم ودينه في الوقت الحالي؟

وإذا كانت (الدولة) قد اتهمتهم بكتمان العلم هنا، فمن الذين تصدر عنهم (الدولة) في فتاواها وموافقتها؟

وإذا كان هؤلاء المنتسبون للعلم هم أحظل الناس بحقيقة الدين، فمن هم العالمون العارفون بها؟ وإذا كان هؤلاء أجيال الناس، فمن هو الأعلم؟

علمًا أنَّ الجهاد الذي يقصده العدناني هنا ليس الجهاد في ساحات العراق وبلاد الشام ضد الرافضة والنصيريين والصلبيين فحسب، بل الجهاد في الدول العربية ضد الجيوش المرتدة!

وهنا تساؤل:

من قال من أهل العلم المعروفين المشهورين المشهود لهم بالفتوى والرسوخ في العلم بتكفير هذه الجيوش وبقيمة الأجهزة العسكرية، ووجوب قتالها، بل إن قتالها أولى من قتال الصليبيين؟

وإذا كان هؤلاء العلماء قد كتموا هذا العلم، فهل بقي من (العلماء الربانيين) الذين يؤخذون في العالم الإسلامي أحد؟ ومن هم؟

ثم ما هذا الإطلاق والعميم دون ضابط ولا رابط (فقهائهم الرسميين، دعاة الشر من مشايخ الفضائيات المهرجين)؟ هكذا؟ وأي احترام بقي لأهل العلم بعد كل هذا؟

ألم يقل المهاجر في تسجيله الصوتي الثاني: "أيها العلماء عيبٌ عليكم أن يذكّركم المجاهدون فأنتم من تذكّرونهم، عيبٌ عليكم أن يعرفوكم واجبكم فأنتم من تعلّمونهم" انتهى.

أهكذا يُخاطب أهل العلم؟ أهذا هو منهج أهل العلم والسلف الصالح في التعامل مع الكبراء والعلماء؟ وهل يستقيم هذا الكلام قوله بما بعده: "أيها العلماء لن ندعكم وشأنكم؛ إن قدفتنا بقدائف الباطل فسالت دمائنا على وجوهنا مسحنا جراحنا وغفرنا لكم ورجوناكم ألا تعودون، وسألناكم ألا تخذلونا، وإن أدبرتم عنا تعليقنا بردائكم رجاءً أن لا تتركونا، فإن أقبلتم علينا عرفنا قدركم ورفعنا شأنكم وما قطعنا أمراً دون مشورتكم، ولن تجدوا متنًا إلا انصياعاً للحق وتعظيمًا للشرع" انتهى!

فأي أدب في التزام الحديث معهم بعدما سبق؟ وإن كانوا قد كتموا العلم، فخانوا الأمانة، ووالوا الطواغيت فكيف يسوغ لهم اتباعهم والأخذ بكلامهم؟
والسؤال الأهم في هذه النقولات:

ما المقصود بأن هؤلاء العلماء مهادنن للطواغيت؟ هل هو مجرد عدم الخروج عليهم بالتكفير أو إباحة القتال؟ أم مواليتهم ومناصرتهم ضد الإسلام والمسلمين؟ وما حكمهم إن كانوا أنصاراً لهم؟ وهل يطبق عليهم حكم الردة في الجيوش والأحزاب السياسية كما بيناه في المقال الثاني؟

لننظر في هذا المثال التطبيقي:

جاء في اللقاء الصوتي الثاني لوزير الحرب أبو حمزة المهاجر قوله: "ولن يقبل الصليب واليهود بأقل مما قام به قطبي الإخوان المسلمين في قطر ولبنان حيث وقف يوسف القرضاوي على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خطبة الجمعة في سابقة لا مثيل لها يطالب الأمة أن يكون الجنرال ميشيل رئيساً وأميرأ على ساحل المسلمين ... ومع أن الرجل خالف الشرع في هذه الحادثة من وجوه كثيرة أعلاها رده إجماع الأمة في حكم الإمامة من عالم به وأدناها ما قاله السادة الأحناف أنه من سمي الجور عدلاً: كفر، ومن قال للظالم أنه عادل: يكفر".
فهل هذا تكفير للقرضاوي؟ بغض النظر عن صحة موقفه في هذا المقام.

وهل هذا رأيك في بقية العلماء الرسميين ؟ و(الراضيين) و(المهادن) للطواغيت؟
وهل أنتم راضيون عن تكفير أنصاركم لعلماء العالم الإسلامي بناء على هذه الأحكام العامة؟

المسألة الثانية: عدم الأخذ بفتاوي أهل العلم من خارج تنظيم (الدولة):

درج تنظيم (الدولة) على الرفض لكل من خالف فتاویه ورؤاه الشرعية والسياسية، وهذا نتاج طبيعي لاتهام أهل العلم بكتمان علمهم، وموالاة الطواغيت، فلا بد أن يكون لديهم مصدر آخر يستقون منه هذا العلم.

ويمكن في هذا السياق أن نستحضر مثالين مشهورين معلنين:

الأول: عند إعلان إنشاء (دولة العراق الإسلامية)، وحينها أعلن غالبية أهل العلم في العالم الإسلامي عدم الموافقة على هذا

الإعلان، ليس من باب الطعن في المجاهدين، ولا الوقوف إلى جانب الطغاة والصلبيين، فقد كان من الرافضين لهذا الإعلان أكثر المفتين بوجوب جهاد الراهن للأمريكان في العراق، والداعمين للمجاهدين بالقول والفعل والمال، وإنما كان الرفض لعدم الموافقة على إعلان الدولة بتلك الطريقة لأسباب عديدة ليس هذا موضع بيانها.

فمانا كان موقف (الدولة)؟ لقد كان موقفها الرفض التام لكل تلك الفتاوى والأراء، بل والطعن فيها وتخوينها.. ولن نتوقف عندها طويلاً فقد فات وقتها وتطاول، وهناك ما يغنى عنها.

وال موقف الثاني:

عندما أعلنت (الدولة) تمددها لسوريا وتغيير اسمها إلى (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، والتي وقف فيها أهل العلم والفتوى في العالم الإسلامي موقف المعارض الرافض لهذا الإعلان أكثر مما وقفوا في إعلان التأسيس الأول، بل تجاوز ذلك إلى ثلاثة كبيرة من المحسوبين على (التيار الجهادي العالمي) القريب من فكر (الدولة)، بل أعلى قيادة لما يعرف باسم (الجهاد العالمي)، أعني الظواهري، وهم الذين لم يكتموا علمًا، ولم يوالوا طغاة!

فما كان من رموز (الدولة) وأنصارها إلا رفض جميع هذه الآراء والطعن فيها، والإصرار على موقفهم هذا، ومما جاء في ذلك:

قول أبي بكر البغدادي في كلمته (باقية في العراق والشام): "أما الرسالة التي نسبت إلى الشیخ أیمن الظواهري حفظه الله، فإن لنا عليها مؤاخذاتٍ شرعية ومنهجيةٍ عديدة، وقد خير العبد الفقیر بين أمر ربه المستفيض، وبين الأمر المخالف لأمر الله تعالى، وبعد مشاورة مجلس شورى الدولة الإسلامية في العراق والشام من مهاجرين وأنصار، ومن ثم إحالة الأمر إلى الهيئة الشرعية اخترتُ أمر ربي على الأمر المخالف له..." انتهى.

بل كانت كلمة المتحدث الرسمي باسم الدولة العدناني أشد في ذلك، حيث قال في كلمته (فذرهم وما يفترون): "وهذا هو حال الدولة مع طواغيت العالم وأنصارهم، وفي الإعلام يصوروها دولة وهمية، كما ينظر لها علماء السوء أنصار الطواغيت وفقهاء القعود ودعاة الإنبطاح..."

فاستنفرت العمامات من علماء السوء ليُلبسوا على المسلمين ويُشوّشوا على المجاهدين... وقد نسبت للشيخ الدكتور أيمان الظواهري حفظه الله، على ما تضمنته من مآخذ وقرارات لا تأتي إلا بمفاسد كبيرة، لا يختلف عليها ثنان من المسلمين (!!)

عايشا واقع الحال على الأرض في الشام...

فهل يجوز شرعاً تقسيم الجماعة الواحدة المجاهدة وتفريقها وتشتيت شملها على هذا النحو؟ وهذا معروف أم منكر؟ أهذا إصلاح أم إفساد؟ منجاة أم مهلكة؟.. إلى آخر تلك الكلمة العجيبة في كلماتها وعباراتها الموجهة لأكبر زعماء (التنظيم العالمي للجهاد)!

وإذا عدنا لموضوعنا في هذه المقالة:

فإن الذي رفض هذا الإعلان هو: الغالب الأعظم من علماء المسلمين في العالم، وجميع قادة الجهاد والهيئات الشرعية المجاهدة في سوريا، بل وكثير من شخصيات jihad العالمي الفكرية، والعسكرية الممثلة بجبهة النصرة، وكبار تنظيم القاعدة!

ولم يوافق على هذا الإعلان إلا عدد قليل ممن وصفوا في البيان المتقدم بأنهم (مجلس شورى الدولة الإسلامية في العراق)！
فسبحان الله يا إخواننا في (الدولة)！ أين يذهب بكم؟ أوصل الأمر الحال إلى رفض أقوال أهل العلم من المواقفين والمخالفين في هذه المسألة الخطيرة التي يجمع لأمثالها أهل العلم والحنكة والخبرة والدرية بالفقه والسياسة وغيرها، والاكتفاء برأي عدد قليل؟ بل والطعن والتشكيك في كل من خالفكم حتى من المواقفين لكم في الرؤية والمنهج؟

فما المعيار لديكم في قبول أو رفض الفتاوى والمواقوف الشرعية والسياسية؟ وخاصة أن جزءاً كبيراً منها صدر من هو على منهجكم نفسه؛ مما يعني أنهم ليسوا من المنحرفين أو أعون الطواغيت ونحو ذلك؟

أم هو التحرب للجماعة (الدولة) ورفض كل ما خالفها؟

وهل جميع أموركم العلمية والشرعية والسياسية تجري على هذا النحو؟

أما إنكم إن قلتم أن المعيار هو موافقة الحق، فهو مردود لأمور من أهمها:

1- أن هؤلاء الموصوفون بأنهم (مجلس شوري) مجهولو الحال عند الغالبية العظمى من علماء المسلمين وفقائهم، فضلاً عن عامة الناس، ومثل هؤلاء لا يؤخذ عنهم هذه الفتوى وهذا العلم، ولا يتعلّق بقاء المنهج السليم الصافي بهذه الفئة من المجاهيل!

2- أن هذا تزكية لأنفسكم بأنكم الوحيدين على الحق دون الأمة! وهذا يحتاج إلى دليل ووقفات!

المسألة الثالثة: عدم معرفة من تصدر عنهم فتاوى وآراء (الدولة) الفقهية والسياسة والعقدية:

من خلال ما سبق:

يتبيّن أن تنظيم (الدولة) لا يأخذ برأي العلماء الرسميين، والخاضعين للطغاة، ولا حتى من المخالفين يتوقع الشخص للوهلة الأولى أن (الدولة) تصدر في أقوالها، وأفعالها، وموافقتها عن آراء علماء راسخين في العلم، وخاصة مع الموضوعات الخطيرة التي تتعامل معها..

فالسؤال الذي يتبارى إلى ذهن كل متابع لشأن (الدولة): من هم العلماء والمفتون الذين تصدر عنهم الفتوى والمواقوف الشرعية؟ ومن هم الذين يمثلون أهل الحل والعقد الذين يرجع إليهم في مسائل الدولة والخلاف؟ والذين يكون بقولهم فصل المسائل؟

إن من المسلم به أن هؤلاء العلماء أو طلبة العلم غير معروفيين لغالبية أهل العلم، فضلاً عن عموم الناس، وهذا مال لا شك فيه.

وهم وإن كانوا أشخاصاً موجودين حقيقةً (لا نشك في وجودهم) فهم غير معروفيين، وكون بعض أتباع (الدولة) أو غيرهم يعرفهم بأسمائهم وأشخاصهم لا يرفع عنهم الجهة العلمية؛ إذ ليس المقصود هنا معرفة أسمائهم وأشخاصهم فقط كما يظن البعض، بل المقصود معرفة أحوالهم، وسلامة منهجهم، وتمكنهم من العلم، وغير ذلك.. وقد من بنا سابقاً أقوال أهل العلم في ذلك..

وليس توثيق (الدولة) لهؤلاء أو شهادتها لهم بالعلم والفضل رافعاً للجهل عنهم؛ فإن التوثيق لا بد أن يكون من عموم أهل العلم المشهود لهم؛ فالشهادة تزكية، ولا تقبل من ثقات، قال النووي: "ولا يتعلم إلا من تكملت أهليته وظهرت ديانته وتحققت معرفته واشتهرت صيانته"، وقال الشاطبي: "وَالْعَالَمُ إِذَا لَمْ يَشْهُدْ لَهُ الْعُلَمَاءُ فَهُوَ فِي الْحُكْمِ بَاقٍ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَشْهُدَ فِيهِ غَيْرُهُ".

إلا إن كان الإخوة في تنظيم الدولة لا يعتدون بأهل العلم في شتى بلاد العالم الإسلامي، بل والعالم كله، بمختلف مستوياتهم ومؤسساتهم المختلفة!

ونقطة أخيرة في هذه المسألة:

وإنه وإن كان بعض رجالات (الدولة) أو المقربين منهم معروفون بالعلم لدى البعض، فإن تركتهم لبقية طلبة علم أو مفتي

(الدولة) غير مقبول؛ لأنَّ توثيق الثقة للمبهم لا يقبل على إطلاق كما هو معلوم في مصطلح الحديث؛ لأنَّه وإنْ كان ثقةً عند من وثَّقه بما يظهر له منه، فلا بد من إظهار اسمه وحاله لغيره، فربما كان مجروباً أو معروفاً بقلة العلم أو انحراف المنهج، وهذه من المسائل الخطيرة والهامة التي تخفي على كثير من الناس ويقع فيها الخطأ. فتنبه!

* * *

المسألة الرابعة: معيار قبول رأي أهل العلم وفتواهم:

بعد كل هذا العرض لقائل أن يقول: هل يعني هذا أنَّ منهج تنظيم (الدولة) هو الرفض القاطع لجميع أهل العلم وطلبتة، وكل ما يصدر منهم؟ أم أنَّ هناك معايير معينة يمكن أن تقبل فيها أقوالهم وفتواهم عند تنظيم (الدولة)؟

والجواب: أنَّه بعد التطواف الكبير في كلمات وبيانات الدولة تتضح لنا ملامح منهجمة هامة لقبول آراء وأقوال أهل العلم في الفتوى وأمور الجهاد، وهذا بيانها من عباراتهم وكلامهم:

- 1- أن يكون على منهج السلف قولًا واعتقادًا.
- 2- أن يكون على منهج (التيار الجهاد العالمي) وهو ما يوصف أحياناً بفك القاعدة.
- 3- أن يكون يطبق أقوالهم واعتقاداتهم ولا يخرج عنها.
- 4- أن يكون من انحاز إلى أرض الجهاد، أو ينوي ذلك.

وببيان هذه الشروط من كلماتهم الرسمية كما يلي:

جاء في كلمة أبي عمر البغدادي (جريمة الانتخابات الشرعية والسياسية.. وواجبنا نحوها) للخروج بحل لمشاكل jihad في العراق: "ولكي نقدم مبادرة عملية التطبيق نرجو من الله فيها القبول ندعوه إلى تشكيل لجنة من العلماء أو طلبة العلم المتقدمين تكون نواة لجمع المجاهدين وإصلاح حال المقاومين عسى الله أن يفتح علينا ونشترط لمن يكون في هذه اللجنة من العلماء:

- أـ أن يكون ملتزماً بالسنة على ما كان عليه سلف الأمة.
- بـ أن يكون موصوفاً بالعدل والإنصاف والجرأة في أمر الله، والبعد عن الهوى، وحسن الخلق.
- جـ أن يكون من قاتل ويقاتل في سبيل الله ومارس jihad عبادة، وهذا شرط هام جدًا، فإن الذين حشروا أنفسهم في زوايا المكتبات يعكفون على الأوراق لكي يخرجوا حلولاً لمشاكل البندقية والقبلة دون أن يرونها أو يتعلموها يوماً لا شك أنهم سيفجرونها في وجوههم ووجوه من يستمع إليهم، أما في غير أمور jihad ومسائله فهم أئمننا وعلى رؤوسنا.
- دـ أن يكون مرضياً عليه من جميع الفرقاء أو أغلبهم، وليس بالضرورة أن يكون من أهل العراق بل من أي بلدٍ من بلدان المسلمين التي تشهد حركة جهادية وصراعاً بين الكفر والإيمان كأفغانستان والصومال والشيشان والجزائر والجزيرة وغيرها....

ونقترح أن تقوم هذه اللجنة بالآتي:

أـ البحث في حالة كل جماعة أو كيان في الساحة العراقية منهجاً وإمارة وتمويلًا ودعمًا، فمن كان من الجماعات أو التكتلات أهلاً أن يُوصف أنه من أهل السنة والجماعة أعلنوا ذلك، ومن كان عنده خللٌ في معتقده ومنهجه حكموا بذلك ودعوه للتوبة مما تلبّس به من بدعة أو شرك، والتبرؤ إلى الله من خطئه وبيان ذلك للأمة والناس..". انتهى.

وقال أبو حمزة المهاجر في لقائه الصوتي الثاني: "وقد اقترح الشيخ أسامة حفظه الله اقتراحًا جيداً وجيباً نزيد عليه أنه يمكنكم تشكيل لجنة فتوى سرية كحد أدنى تصدر الفتوى في نوازل الأمة يتبنّاها إخوانكم المجاهدون في الإعلام الجهادي

إلى حين هجرة بعضكم إلى مكان آمن، وهذا ما لابد منه وفرض عين عليكم جميعاً حتى يقوم به بعضكم".

وهنا لا بد من التساؤلات التالية:

1- من أين لكم اشتراط أن يكون المفتى أو العالم الذي يؤخذ؛ فضلاً عن الذي يُشارك في أمور الجهاد عنه على منهج السلف؟ وألا يكون عنده انحراف أو بدعة أو خطأ؟
ألم يأخذ العلماء العلم عن أهل العلم ممن وقع في خطأ أو بدعة أو انحراف؟
ألم يشاركونهم الجهاد في سبيل الله؟ بل انضموا تحت رايهم؟ وقد سبق الإشارة إلى جانب من جوانب التعامل مع أهل العلم هؤلاء.

2- بل تجاوز الأمر إلى درجة الامتحان والاستتابة في أرض الجهاد: "ومَنْ كَانَ عِنْدَهُ خَلْلٌ فِي مُعْتَقَدِهِ وَمِنْهَجِهِ حَكَمُوا بِذَلِكَ وَدَعُوهُ لِلتَّوْبَةِ مَا تَلَبَّسَ بِهِ مَنْ بَدَعَةً أَوْ شَرِكَ، وَالْتَّبَرُؤُ إِلَى اللَّهِ مِنْ خَطْئِهِ وَبِبَيَانِ ذَلِكَ لِلْأَمْمَةِ وَالنَّاسِ"، فأين هذا في منهج السلف؟

بل ألم يجادل السلف خلف العديد من القادة الذين تلبسوا ببعض البدع؟

3- ثم عن أي منهج من مناهج السلف يقصد هنا؟

هل هو منهج التوسع في التكفير، والطعن في أهل العلم، والذي وصف مخالف بأنه من أجهل الجاهلين؟ والذي تحدثنا عنه في المقال الأول؟

4- وأما اشتراط أن يكون العالم من جاهد في سبيل الله بيده: فعللها من آثار العبارة المشهورة المتداولة (لا يفتني قاعد لمجاهد)، أو ما نقل عن عدد من أهل العلم قوله (إذا اختلف الناس فانظروا إلى ما عليه أهل التغور)!
نعم لا بد أن يكون من يفتني في أمور الجهاد عالماً عارفاً بواقع ما يفتني فيه ومن يفتني لهم، إما عن طريق السؤال والاستفصال، أو نقل الثقات، ونحو ذلك من الطرق الكثيرة.
لكن اشتراط ذهابه إلى التغور ومشاركته بالجهاد: فهذا اشتراط ما لم يشترطه الشرع، ولا أهل العلم، وإلزام الناس بما لم يلزمهم به الدين، فضلاً عن إهدار طاقات علمية كبيرة عن البت في شؤون المجاهدين بما لها من سابق خبرة وعلم وتجربة، ومعايشة طويلة لنصوص شرع وأقوال أهل العلم، مع ما فيه من عدم احترام لهم ولا توقير.

بل إنَّ من أخطر آثر هذا الاشتراط:

أنَّ أهل العلم المشهود لهم بالعلم والفضل، وأسيء الظن بهم، وطعن في دينهم وأمانتهم، فلم يبق من يرجع إليه في هذه المسائل إلا من ارتضى منهج وسار على هديهم ممن لم ترسخ قدماه في العلم، فكانت النتيجة ما نراه من آراء وفتاوي وموافق!

* * *

وأخيراً:

إنَّ ما سبق من بيان منهجية تعامل (الدولة) مع أهل العلم، وأقوالهم وفتاواهم:

تعني إسقاط الرموز الدينية، وجميع المظاهر العلمية في العالم من آلاف المختصين بالعلوم الشرعية، وأساتذة الجامعات، والقضاء، والمفتين، وعشرات المراكز البحثية بكلفة أشكالها (!)، وما يؤدي ذلك إلى مخاطر جسيمة، تتمثل في إذهاب هيبة العالم، والاستهانة بعلمه، ومن ثم التجربة على القول في دين الله دون علم، وذلك هو الضلال المبين.

والى إخوتنا في تنظيم (الدولة):

أي مثال وقدوة تزرعونها في عقول وقلوب أتباعكم وأنصاركم من خلال الأحاديث السابقة عن أهل العلم، ورميهم بكل

أليست صفحات التواصل ومجالس النقاش مع المناصرين لكم تئن بالفاظ السباب والشتائم والتكفير والاستهزاء والتحقير
لأهل العلم فضلاً عنهم هو دونهم، فهل أنتم راضون عن ذلك؟
وإن كنتم غير راضين فلم السكوت وقد وجوب البيان؟
ألا توجهون أنصاركم وأتباعكم ببيان شامل معلن تتبرؤون فيه من هذه الانحرافات والتهوكيات والولوغ في أعراض ولحوم
أهل العلم وطلبتهم؟
إنكم إن لم تفعلوا فأنتم شركاؤهم في الإثم، ولا يغنى عنكم تبرؤكم من ذلك وزعمكم أنكم لم تأمروه، فبياناتكم وكلماتكم تطفح
بهذه العبارات والمصطلحات!
ألا تدركون عاقبة ذلك على أتباعكم أولاً في إعراضهم عن هؤلاء العلماء، وزهدهم بما في أيديهم - حتى وإن كان في غير مسائل
الجهاد ونحوها - وما يخلفه ذلك من جهل وانحراف؟
إننا ندعوكم إلى مراجعة ذلك كله، وقياسه بمقاييس الشرع وكلام أهل العلم.. والله الهادي إلى سواء السبيل.
والحمد لله رب العالمين

يتابع....

المصادر: